المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تأثير الفاعلين غير الرسمين في النظام السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية
اسم الكاتب: م.د. جعفر الصادق مهدي عطية
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9949
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 06:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تأثير الفاعلين غير الرسمين في النظام السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية

م.د. جعفر الصادق مهدي عطية
جامعة بغداد_ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

تتميز النظم الديمقراطية بفاعلية المؤسسات المجتمعية التي تمثل حلقة الوصل ما بين عامة المجتمع وقنوات الدولة الرسمية في صورة تعكس مدى تأثير الفعاليات والممارسات السياسية والتفاعل معها من قبل المجتمع الذي يضفي الشرعية ويعزز من مظاهرها على نشاط الدولة وجهازها الرسمي ومن ثم تظهر الارادة المجتمعية في مضمون مخرجات النظام السياسي من خلال دور الفاعلين غير الرسميين في تعزيز الانسجام ما بين الرؤى واداء النظام السياسي.

يظهر تأثير دور الفاعلين غير الرسميين في النظام السياسي للمملكة الاردنية الهاشمية من خلال العمل المجتمعي التي تتنوع ما بين التكوين المؤسسي او التنظيم المجتمعي إذ يتباين نشاط التأثير بينهما التي توضح خارطة التفاعل السياسي بين القوى الحاكمة في التأثير السياسي وبين الفواعل الاجتماعية التي تنشط ضمن حدود قدرة النظام السياسي للاستجابة لا وفق متطلبات المجتمع ومكتسباته المقيدة بضرورات الواقع لذلك خضعت ادوات البحث من اجل معرفة قدرات الفاعلون غير الرسميين في التأثير على مخرجات النظام السياسي الاردني والتوصل الى حلول ناجعة لمعالجة الاختلالات البنيوية التي تحد من ادارة التفاعل السياسي السليم ومن ثم انحسار التأثير واقتصاره على ادوات التفاعل بين مراكز محددة داخل النظام على حساب مكونات النظام السياسي ومن ثم يكون ذلك مبرراً لانعدام الاستقرار السياسي وضعف فاعليته لذلك وانحسار المضامين الديمقراطية وممارساتها المنتجة لإداء سياسي كفوء ومعبر عن الارادة المجتمعية وهذا ما ينبغي عليه ان يكون لتأثير الفاعلون غير الرسميين في النظام السياسي للمملكة الاردنية الهاشمية.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب. المجتمع المدني. التجمعات القبلية .الأردن.

The Impact of Informal Actors in the Political System of the Hashemite Kingdom of Jordan

Lecturer Dr. Jaafar Alsadiq Mahdi atiya
University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies
Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract:
Democratic systems are characterized by the effectiveness of community institutions that represent the link between the general public and the official state channels in a way that reflects the extent of the influence of political activities and practices and the interaction with them by the community that confers legitimacy and enhances their manifestations on the activity of the state and its official apparatus. Then the community will appears in the content of the outputs of the political system through the role of unofficial actors in enhancing harmony between the visions and performance of the political system. The impact of the role of informal actors in the political system of the Hashemite Kingdom of Jordan appears through community work that varies between institutional formation and community organization. as the activity of influence varies between them, Which clarifies the map of political interaction between the ruling forces in political influence and social actors that are active within the limits of the political system's ability to respond. not according to the requirements of society and its gains restricted by the necessities of reality. Therefore, research tools were subjected to knowing the capabilities of informal actors in influencing the outcomes of the Jordanian political system and reaching effective solutions to address the structural imbalances that limit the management of sound political interaction. and then the decline of influence and its limitation to the tools of interaction between specific centers within the system at the expense of the components of the political system. This is then a justification for the lack of political stability and the weakness of its effectiveness. and the decline of democratic contents and its practices that produce efficient political performance and express the community will. This is what should be the impact of informal actors in the political system of the Hashemite Kingdom of Jordan.
Keywords: parties, civil society, tribal groups, Jordan**.**

المقدمة:

تظهر فاعلية الانظمة السياسية في قدرتها على التكييف مع معطيات الواقع والتغلب على تحدياته المعزز بمزيداً من الاستقرار. فضلاً عن مدى قدرة النظام على استيعاب المتطلبات المجتمعية المحققة للإرادة العامة استناداً الى فعاليات النهج الديمقراطي المحقق لبناء قدرات النظام السياسي والمشجع لإدائه الكفوء.

تمتلك المملكة الاردنية الهاشمية اكثر الانظمة السياسية ثباتاً امام التغييرات الكبيرة التي طرأت على انظمة الدول المجاورة وتداعياتها التي اثقلت مسؤوليات النظام السياسي الاردني الذي اتسم بمرونة التعامل مع تلك التحديات وان كان على حساب فاعليته للاستجابة ازاء الضرورات المجتمعية ونشاط تشكيلات العمل المدني وأيضاً تنظيمات المجتمع الاهلي التي تعد عماد التفاعل السياسي ومعززات استقراره ضمن مضامين الاداء الديمقراطي لذلك خصصت الدراسة في بحث تأثير الفاعلين غير الرسميين على مخرجات النظام السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية.

أهمية البحث:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من كونها تناقش أحد أهم القضايا التي تهم السلطات الدستورية – الأحزاب– مكونات المجتمع المدني– المواطن في المملكة الأردنية الهاشمية ألا وهي إمكانية تطوير فاعلية أداء مكونات النظام السياسي وتعزيز قدراته وتحسين فرص مشاركة المواطنين. كما تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة من كونها تحاول تقديم حلول ومبادرات اصلاحية لتطوير الأداء السياسي والمؤسسي الكفوء للفواعل الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، كما يمكن لهذه الدراسة الخروج بنتائج وتوصيات ومقترحات قد تخدم صناع القرار والسياسيين في المملكة الأردنية الهاشمية.

اشكالية البحث:

تنطلق المشكلة من بحث قدرة الفاعلين غير الرسميين في الاردن للتأثير على اداء النظام السياسي وتوجيه مساراته التي تظهر من خلال معرفة ما مدى استيعاب النظام السياسي لفاعلية التشكيلات المجتمعية؟ وهل يوفر النظام السياسي بيئة مشجعة لتنامي دور مكونات المجتمع المدني في الاردن؟ وهل تخضع التشكيلات المجتمعية في الاردن الى بنية سياسية ونظام مؤسسي ذات رؤية ديمقراطية؟

فرضية البحث:

يقوم البحث من فرضية مفادها ان النظام السياسي الاردني يتطلب معالجة بنيوية في توزيع الاختصاصات المؤسسية للسلطات الدستورية مع تقنين دور السلطة التنفيذية تجاه فواعل النظام السياسي الأخرى التي تتضمن تعزيز فاعلية الأحزاب من خلال الإقرار بالتعددية الحزبية المحققة لمشاركة سياسية مستدامة مع تمكين مكونات المجتمع المدني التي تسهم في توازن القيم السياسية لمكونات النظام السياسي وضمان استقراره، لذلك فأن فاعلية الأحزاب ومكونات المجتمع المدني تتناسب طردياً مع كفاء اداء النظام السياسي وضمان استقراره.

منهجية البحث:

أقتضى اثبات فرضية الدراسة التعرف إلى تأثير الفاعلين غير الرسمين في النظام السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية اعتماد المنهج التحليل النظمي. واستخدام المقترب الوصفي للتعرف على معطيات الواقع

للمملكة وشكل البناء المؤسسي للسلطات. وكذلك المقترب القانوني لتحليل الاطار الدستوري والقانوني الناظم لإداء مكونات النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية.

المبحث الاول

ملامح السلطات الدستورية في الاردن

تعد السلطات الدستورية ابرز مكونات النظام السياسي لأي دولة وان اختلفت مستويات التأثير والاستقلالية الا ان ذلك لا يمنع من كونها تمثل مراكز مهمة في عملية التحليل والتحويل لمدخلات النظام السياسي وتحديد مخرجاته وتمثل ايضاً مواقع لاحتكار السلطة والنفوذ، ومن ثم الى تشكيلات الدولة المختلفة لذلك لا ينبغي الولوج في دراسة النظام السياسي دون التطرق الى تلك المؤسسات ورؤية المشرع الدستوري في عملية ادارة السلطة وتوزيعها داخل المؤسسات الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية وهذا ما سيتضمنه هذا المبحث.

اولاً: معطيات الواقع الاردني

استقر شكل الدولة الأردنية وفق دستور(١٩٥٢) النافذ الذي أكد ان المملكة الأردنية الهاشمية دولة دستورية ملكية موحدة عربية برلمانية يسود فيها القانون ويتضمن السلطات الثلاث (التشريعية–التنفيذية–القضائية). وهي دولة ديمقراطية تعددية وهي تعد كذلك دولة دينية فالدستور الأردني ينص على أن دين الدولة هو الإسلام وعليه فان رئيس الدولة لابد أن يكون مسلماً، وكذلك فان الشريعة الاسلامية مصدر رئيس لأحكام القانون الأردني وقانون الأحوال الشخصية بمعظمه مستمد من الدين الاسلامي وشريعته(حداد ٢٠٠٣، ٢٢)، ورغم ذلك فلم تؤسس المملكة شرعيتها على ايدلوجيا دينية متطرفة وانما كان للمصالح والحفاظ على مقدرات الدولة وبقاء النظام السياسي الاساس في نهج المملكة الذي سلكته سواء على صعيد الشؤون الداخلية او الفعاليات والممارسات المحلية أو على صعيد مخرجات السياسة الخارجية.

استنادا للمسح السكاني لدائرة الاحصاءات العامة في المملكة الاردنية الهاشمية للعام(٢٠٢٣) يبلغ سكان الاردن ما يقارب(١١مليون و٣٠٠ الف نسمة) اذ يعيش نحو (٨ %) منهم في القسم الجنوبي بينما يتوزع (٩٢ %) من السكان في شمال غرب المملكة ويقطن حوالي (٧٥%) في ثلاث محافظات رئيسة(عمان– اربد– الزرقاء) بينما يتوزع بقية السكان على تسع محافظات أخرى(ALghad ٢٠٢٣)، إذ يشكل سكان المملكة من أصل فلسطيني حوالي (٤٣%) نزحوا إليها إثر كل فصل من فصول الصراع العربي "الإسرائيلي" خاصة بعد حرب (١٩٤٨) وبعد اعلان الوحدة الأردنية الفلسطينية عام(١٩٥٠)، وقد أندمج سكان المدن والقرى في مجتمع المملكة جنباً الى جنب مع أبناء البادية والريف الأردني وحواضر شرق النهر(حداد ٢٠٠٣،١٥)، كما يبدو أنّ الجيش الاردني مؤسسة ناجحة الى حد كبير في عملية الاندماج

الاجتماعي وبالذات في عملية تطوير الولاء الداخلي الهرمي داخل القبائل الى نوع من الولاء الوطني في ظل مواجهة وجود أكثرية فلسطينية في المملكة. فضلاً عن الاخطار الخارجية المتنوعة على النظام وعلى الكيان(سلامة ١٩٩٩ ، ١٦٠). ان توجهات النظام السياسي القائمة على تفعيل العمل الدبلماسي واعطاءه الاولوية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية وان كان على حساب استقلالية القرار السياسي في مجال التعامل الدولي والانخراط في تحالفات غير متكافئة مما اثر على مكانة المملكة كدولة ضمن النطاق الدولي وان كان ذلك مبرر تحت عنوان ضعف الموارد والامكانيات مقارنةٍ بالتحديات التي تواجه الاردن الا ان ذلك لا ينفي قدرة النظام السياسي على تحقيق مستويات مقبولة في مجالات شتى على صعيد المتطلبات الداخلية وانعكس ذلك ايضاً على مؤسسة الجيش لاسيما في مجال تطوير القدرات وضبط الامن.

ان المجتمع الأردني من الناحية الثقافية متجانس ثقافياً ودينياً فالغالبية العظمى من السكان مسلمون ويشكل السكان المسيحيين (ستة بالمئة) ويمثلون قوة في التجارة والصناعة والمال ولهم نصيب كبير في البنوك الكبيرة والمصانع في البلاد وتربطهم علاقات وثيقة مع الحكومة، أما المجموعات العرقية الاخرى والتي تشكل حوالي (اثنين بالمئة) من مجموع المجتمع الأردني فهم الشراكسة ومعظمهم أصحاب الأملاك في الأراضي الزراعية وفي المدن كما يعمل بعضهم في وظائف حكومية عالية ويشغلون مناصب رفيعة في الجيش وسلاح الجو وعلى العموم فهم موالون للملك وليس لهم نشاط سياسي فضلاً عن الاقليات التي تشمل الكرد والأرمن(المشاقبة ٢٠٠٥، ٩٠)، كما يعد اقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية اقتصاد صغير الحجم ذا قاعدة إنتاجية متنوعة نسبياً ومحدودةً، وهو اقتصاد مفتوح تتحكم فيه قوى السوق والتدخل الحكومي فيه محدود جداً. فيكاد ينحصر دور القطاع العام في تقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية، إذ يرتبط الاقتصاد الأردني ارتباطا وثيقاً بالمنطقة العربية، ولاسيما البلاد المنتجة للنفط التي ظلت لمدة طويلة المصدر الرئيسي للمعونات المالية الخارجية والسوق الرئيس لصادرات المملكة الأردنية الهاشمية(محافظة ٢٠٠١، ٥١)، ولقد استفادت المملكة من أموال الدعم العربي التي تدفقت عليه بسبب وقوعه ووقوفه على أطول خط من خطوط المواجهة مع " إسرائيل"، إذ حققت تلك الاموال إنجازات لا يستهان بها على صعيد البنية الأساسية وتنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية العامة وتطويرها (عبيدات ٢٠٠١، ١٥)، كما تتبنى المملكة الأردنية الهاشمية النموذج اللبرالي في استراتيجيتها التنموية، إذ يلعب القطاع الخاص الدور الأساس والحاكم في الحياة الاقتصادية فيها وتربطهما علاقات تبعية مع المراكز الرأسمالية العالمية(مشورب ٢٠٠٩، ٢٣٥).

يتميز هيكل ونشاط القطاع الخاص في المملكة بأنه من الأنماط الإقليمية والدولية بشكل نسبي وليس بشكل مطلق فالزراعة والإعلام والثقافة والفنون في حالة ضعف بالمقارنة مع بعض البلدان العربية كلبنان ومصر، أما تفوق القطاع الخاص الأردني فهو في مجالات التجارة الخارجية والخدمات المالية وخاصة

سوق رأس المال والسياحة والتعليم والصحة والاتصالات وبذلك تبقى القطاعات عادية في حجمها وأدائها كالتجارة والتوزيع المحلي والإنشاءات والصناعة والإسكان والعمولات، وتتمتع هذه النشاطات كافة بتنظيمات قطاعية تتفاوت في فاعليتها وأدائها في تطوير النشاطات المعنية وجميع هذه التنظيمات هي ديمقراطية التكوين والإدارة، وجزء مشرف من المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية(الشاعر ٢٠٠٤، ١٠٨)، ان اسبقية توجه المملكة نحو الانخراط في النظم الليبرالية واستثمار العلاقة مع الدول الصناعية الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا مقارنةٍ بالدول الاقليمية وكذلك توفر البيئة المشجعة جعل من الاردن مركزاً اقتصادي لكثير من مشاريع التنمية والتجارة مع الدول العربية وبالخصوص دول الخليج العربي والعراق، فضلاً عن الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي رافق مراحل نمو الدولة وتطورها رغم موقعها الجغرافي في بؤرة ازمات سياسية وعسكرية واقتصادية طالت معظم دول المحيط الاقليمي وان كان ذلك على حساب البناء السياسي الديمقراطي للمملكة وتوجها الذي اتسم برغبات محدودة ازاء الاصلاح السياسي وضعف مضامينه.

ثانياً: السلطة التشريعية في الاردن

إن السلطة التشريعية في المملكة الأردنية الهاشمية ليست من اختصاص شخص واحد أو هيئة واحدة بل من اختصاص هيئة مركبة مكونة من الملك ومجلس الأمة الذي يضم مجلس النواب ومجلس الاعيان وبهذا تكون المملكة قد أخذت بنظام المجلسين، وأكد المشرّع الأردني بالنص على اجتماع مجلس الأمة تلقائياً في حالة إذا مانع الملك من دعوته في التاريخ الذي حدده الدستور، إذ تتجلى روح الديمقراطية السليمة بإظهار إرادة الشعب لا إرادة الملك في حق الاجتماع وقد أخذ الدستور بمبدأ المساواة بين مجلس الأعيان والنواب في الاختصاص (السعيد ١٩٨٧، ٣٢٥)، وقد حدد الدستور الأردني اختصاصات وآليات تشكيل السلطة التشريعية، فضلاً عن كيفية انعقاده وشروط العضوية فيه كما يتمتع أعضاء مجلس الأمة الأردني بشقيه الأعيان والنواب بمجموعة من الحصانات التي كفلها الدستور من أجل أن يمارسوا أعمالهم المتعلقة بالصالح العام داخل المجلس بكل حرية(المشاقبة ٢٠٠٥، ١٨٨)، وان النظام المعمول به في المملكة الأردنية الهاشمية مكون من مجلس النواب المنتخب من قبل المواطنين الأردنيين بالاقتراع السري العام والمباشر دون اشتراط الكفاءة او النصاب المالي ومجلس الأعيان المعين من قبل الملك بالشروط التي يجب أن تتوافر في عضو المجلس وهي الكفاءة والخبرة والسن والتمتع بالقبول العام على المستوى الوطني وهو وضع يتنافى مع الديمقراطية البرلمانية التي ترتكز على مبدأ أساس وهو الاقتراع العام الذي يعطي الشعب حرية اختيار ممثليه في البرلمان في حين أن اعضاء مجلس الأعيان المعينين من قبل السلطة التنفيذية سيبقون رهينة في يدها وإدارتها لاسيما أن اشراك أعضاء مجلس الأعيان في العملية التشريعية كبير(العماوي ٢٠٠٩، ٢٦٠)، ولمجلس الأعيان صلاحيات تشريعية مشتركة مع مجلس النواب فلكي يرفع مشروع قانون إلى الملك يجب أن يكون قد حظي بموافقة مجلس الأعيان ومجلس النواب واذا

رفض أحد المجلسين المشروع وقبله الآخر يجتمع المجلسان برئاسة رئيس مجلس الأعيان ويصدر قراراً بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين(سليمان ٢٠٠٨، ٣١٧)، تمثل السلطة التشريعية المعبر الاقرب عن تطلعات الشعب ورغباته عندما تكون سلطة مستقلة ومنتخبة عنه وغير مقتصرة على طبقة او جماعة معينة ومن هنا تتجلى فيها احد مصاديق النهج الديمقراطي وهو عنصر المشاركة السياسية، فضلاً عن توازن السلطات ومنع الاحتكار والتي تمثل دعائم اساسية لانتظام تفاعلات النظام السياسي وكذلك ضمانة للاستقرار المجتمعي عندما تفتح مسارات العمل السياسي للمواطنين تحقق قدرة اوسع للنظام للتكيف مع بيئته، ومن ثم يكون اكثر تعبيراً عن مجتمعه وبخلاف ذلك يصيب النظام السياسي اختلالات بنيوية وضعف في توزيع القيم الناتج من احتكار السلطة وانكفاء قنوات الاتصال السياسي نحو مركز السلطة ومقترباتها وهذا ما ظهر في شكل السلطة التشريعية في الاردن.

ثالثاً: السلطة التنفيذية

أكد دستور الاردن على أن عرش المملكة الأردنية الهاشمية وراثي في أسرة الملك عبد الله بن الحسين وتكون وراثة العرش في الذكور من أولاد الظهور إذ تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش الى أكبر ابنائه سناً ثم أكبر ابناء ذلك الابن ويجوز للملك أن يختار أحد إخوته الذكور ولياً للعهد وفي هذه الحالة تنقل ولاية الملك صاحب العرش إليه، كما تضمن الدستور تفصيلات انتقال الحكم في كل الحالات المحتملة(حداد ٢٠٠٣، ١٨٣)، أما مجلس الوزراء فيتألف من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة وعلى رئيس الوزراء والوزراء قبل مباشرتهم أعمالهم ان يقسموا اليمين أمام الملك(سليمان ٢٠٠٨، ٣١٦)، ولكل وزارة أمين عام أو كما هي التسمية القديمة وكيل وزارة وهو منصب إداري بحت. إذ يتولى كافة الشؤون الإدارية المتعلقة بوزارته (المشاقبة ٢٠٠٥،١٣٣)، ومجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية الفعلية المهيمنة على شؤون الإدارة في المملكة، ويعد رئيس الوزراء هو المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية وهو الذي يقوم بالأعمال التنسيقية بين الوزراء وهو الذي يتصل بالملك في الشؤون السياسية ولا يتصل الوزراء الآخرون بالملك الا بوساطته(العماوي ٢٠٠٩،٤١)، ويبدو أن الملك محكم السيطرة على المؤسسة العسكرية ولا يأتي ذلك عن طريق مشاركته في المواقف العسكرية وحسب بل أيضاً عن طريق الامتيازات التي تمنح للعسكريين من طرف الملك الذي يتخذ القرار النهائي والرئيسي فيما يتعلق بالقوات المسلحة، وعلى وجه الخصوص في الامور المتعلقة بتحديث المؤسسة العسكرية وتعيين الضباط ذوي الرتب العالية(المشاقبة ٢٠٠٥، ١٩٢)، لذلك ينبغي تفعيل المبدأ الدستوري الذي يعطي الولاية العامة لإدارة شؤون الدولة لمجلس الوزراء وممارسته بشكل كامل وذلك في ظل تراجع مؤسسة الرئاسة لصالح سلطات الملك، إذ أصبحت الوزارة حالة وظيفية لا سياسية كما يتوجب ان يبقى القرار السياسي في يد السلطات والمؤسسات المدنية باستمرار خصوصاً في ظل تعدد المرجعيات للمسؤول والمواطن على حدٍ سواء، إذ اصبحت القرارات في كثير من الحالات بما فيها القرار السياسي لا تتخذ

داخل مجلس الوزراء بل في أطر أخرى(عبيدات ٢٠٠١،٢٧)، لذا تتميز مظاهر الدولة الحديثة من خلال تقسيم وظائف الدولة بين سلطات محددة تضطلع كل واحدة منها بمهام تسعى لإنجازها، ومن ثم تكون الاقدر في مجال اختصاصها المعتمد على الكفاءة المحققة للرفاهية الناتجة عن انسجام تفاعلات النظام السياسي المعززة لاستقراره، لكونه اقل عرضة للاختلالات الكبرى التي تهدد وجوده وهذا ما تميزت به معظم النظم الديمقراطية لدول العالم بخلاف الدول ذات اللاتوازن في تقسيم سلطاتها الدستورية كما يلحظ في واقع التخصص لسلطات المملكة الأردنية الهاشمية.

يفترض تكون مسارات السلطة واضحة وضمن حدود تقي التعارض والاحتكار وتبدي مرونة اكثر في الموائمة مع الواقع وتجاوز التحديات لا ان تكون مستغلة لطرف على حساب الاختصاص والتوازن والاداء المؤسسي هنا نكون امام نمط ينصرف الى شكل الدول التقليدية التي أضحت قاصرة امام متطلبات الواقع المعاصر لا بل قد ينصرف الى مظاهر التجمعات القبلية القائمة على الاحتكار والتفرد الذي يقود المجتمع قسراً نحو توجهات مفروضة، ومن ثم تكون السلطات وسيلة للسطوة لا منظومة للحل والتنظيم لاسيما السلطة التنفيذية التي تضطلع بالدور الابرز لنشاط الدولة ككل التي لابد ان تكون محددة باختصاصات واضحة وتحدد فيه مراكز المسؤولية وتراقب من قبل السلطة التشريعية المشجعة على تحقيق الكفاءة في الاداء السياسي والمؤسسي والذي ينعكس بالإيجاب على القطاعات الاخرى.

رابعاً: السلطة القضائية

حدد الدستور الأردني في (المادة ٩٩) ثلاثة أنواع من المحاكم في المملكة وهي: المحاكم النظامية والمحاكم الدينية والمحاكم الخاصة والمحكمة الدستورية التي استحدثت مؤخراً، كما قسم قانون تشكيل المحاكم النظامية إلى أربع طبقات وهي: طبقة محاكم الصلح ومحاكم البداية ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز. وقد تعددت المحاكم داخل الطبقة الواحدة باستثناء محكمة التمييز. ويهدف المشرّع بهذا التعدد الى تحقيق مبدأ تقريب القضاء من المتقاضين بإنشاء محاكم قريبة من أماكن النزاع ومواطن الخصوم مما يسهل عليهم الوصول اليها طلباً للحماية القضائية لحقوقهم ومراكزهم القانونية(الزعبي ٢٠١٠، ٩٠)، ووفقاً للمادة (١٠٠) من الدستور الأردني تم إنشاء محكمة العدل العليا (القضاء الإداري) عام (١٩٨٩) إذ صدر قانون المحكمة (رقم ١٢ لسنة ١٩٩٢) ومقرها عمّان وتتكون هذه المحكمة من رئيس وعدد من الأعضاء القضاة ويمثل رئيس النيابة العامة أو من يفوضه من مساعديه خطياً أشخاص الإدارة العامة لدى محكمة العدل العليا في الدعوى سواء أكانوا مدعين أو مدعى عليهم وفي جميع اجراءاتها ولآخر مرحلة من مراحلها(الزعبي ٢٠١٠، ١٠٠). كما تعد محكمة العدل العليا الجهة الوحيدة التي تمثل القضاء الإداري في المملكة وهي مع محكمة التمييز أعلى محكمتين في الجهاز القضائي الأردني قبل تعديل الدستور إذ باشرتا هاتان المحكمتان الرقابة على دستورية القوانين بطريق الامتناع(الخطيب ٢٠١١، ٤٨٤). وفي العام (٢٠١١) تضمن تعديل دستور المملكة الأردنية الهاشمية أنشاء المحكمة الدستورية

ومقرها عمان. تختص بالرقابة على دستورية القوانين وتؤلف من تسعة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس يعينهم الملك فضلاً عن تفسير القوانين وتكون أحكامها نهائية وملزمة لجميع السلطات كما ضمن التعديل الدستوري الجهات على سبيل الحصر حق الطعن مباشرة لدى المحكمة الدستورية وهذا ما ورد في الفصل الخامس من الدستور الأردني. في اطار ما تقدم جاء شكل السلطة القضائية في الاردن على شاكلة النسق الذي سارت عليه السلطات الدستورية الاخرى والمتضمنة تأكيد سلطة الملك وتأثيره على مسار اعمال تلك السلطات وقد برز واضحاً عندما بين المشرع الدستوري على سبيل الحصر تعين الملك لأعضاء المحكمة الاتحادية التي تتربع على راس الهرم للتنظيم القضائي في المملكة الاردنية الهاشمية، وان كان ذلك يندرج تحت عنوان استكمال اجراءات المراسيم والتشريفات التي تتسم بها وظيفة الملك او رئيس الجمهورية في بعض النظم السياسية، الا ان الواقع الذي تفرضه التجربة يبرهن نفوذ القرار الملكي على الاعتبارات المؤسسية أو التخصصية وقد يظهر جلياً من خلال مراجعة طبيعة القرارات التي صدرت من هذه المحكمة وهذا الامر بديهياً كون عمل السلطات الاخرى منسجمة مع الارادة الملكية ولو كانت السلطة مستقلة فعلياً لأحدثت اختلالاً في عملية النشاط السياسي والادائي للنظام السياسي لان التعارض ينجم ما بين الارادة الدستورية التي تقر بظاهر النص على القيم الديمقراطية بينما ذلك ينصدم بمبررات مراكز القرار السياسي، لذلك الاقرار بتبني النهج الديمقراطي والتأكيد الخطابي على مضامينها دون ان يقترن بإثباتات الواقع لا يضفي الشرعية الديمقراطية على مخرجات الانظمة السياسية لابل تكون مؤشر على ضعف تلك النظم ومصدر لهدر شرعيتها المجتمعية محلياً ومكانتها في التنظيم الدولي خارجياً.

المبحث ثاني

الفواعل غير الرسمية في الاردن ومكونات المجتمع المدني

تؤدي طبيعة البنية الاجتماعية وتكويناتها المختلفة مؤسسات وتجمعات تقليدية دوراً بارزاً في تحديد معالم النظام السياسي ومستويات التفاعل بين مكوناته، فضلاً عن طبيعة الثقافة السائدة وقيمها التي ترسخ تطلعات المجتمع نحو ما يبتغيه بواسطة فواعله التي تمثل اداة التواصل السياسي ما بين الهياكل الرسمية التي بدورها تضطلع الموائمة بين الامكانيات والرغبات لذلك تشكل المراكز الاجتماعية تقليدية او حديثة احد طرفي التفاعل السياسي لأي نظام سياسي، لاسيما اذا كان ديمقراطي وبدونها يفقد النظام شرعيته وموجبات بقائه وعليه اخترنا التطرق في هذا المبحث عن اهم الفواعل الاجتماعية غير الرسمية في المملكة الاردنية الهاشمية.

أولاً: التجمعات القبلية

غلبت التركيبة المجتمعية العشائرية على تكوين إمارة شرق الأردن وشكلت نسبة سكان العشائر حوالي (٤٠ بالمئة) من مجموع سكان الامارة في الثلاثينات من القرن العشرين مما يعني ان السمة العشائرية

متأصلة في المجتمع الأردني (سليمان ٢٠٠٨، ٣٣٤)، إذ تشكل العشائر جزءا مهما من الحياة الاجتماعية والسياسية في الاردن وتؤدي دوراً فاعلاً في تأكيد القيم التقليدية والعادات وتعزيز الروابط العائلية والاجتماعية كما انها احد مصادر السلطة والتأثير في المجتمع اذ استمرت العلاقة بين النظام السياسي والعشائر طوال سنوات ايجابية ومترابطة بموجب عقد اجتماعي غير مكتوب تم اقراره عند تأسيس الدولة لكن تراجعت هذه العلاقة في العقد الاخير اذ تشكو العشائر من اقصاء متعمد ومحاولات لطمس هويتها وابعادها عن مراكز صنع القرار عبر احلال تيار اكثر انسجاما مع توجهات العرش الذي بدوره بات يتحكم في معظم مفاصل الدولة، لذلك انخرطت العشائر في معظم الحركات الاحتجاجية التي شهدتها المملكة وكان دورها مؤثر حول مختلف القضايا لاسيما في ظل توجه المملكة الى تحولات اقتصادية واجتماعية كالخصخصة ووقف ريعية الدولة والارتهان لقرارات صندوق النقد الدولي(٢٠٢٣ Depentarbia).

يسهم الحضور العشائري في الانتخابات اعتماد قانون الصوت الواحد للتقسيم الانتخابي الذي اعتمد على التقسيم الجغرافي وليس الكثافة السكانية وكان قانون الانتخاب السابق الذي يقوم على مبدأ تعدد الأصوات، اذ يسمح للناخب بعدد اصوات مساوٍ لعدد مقاعد دائرته حيث يستطيع الموازنة بين الاعتبارات السياسية والعشائرية ويعطي بذلك فرصة للقوى السياسية التنافس بشكل افضل اما مبدأ الصوت الواحد فيلزم الناخب بصوت واحد لاسيما في المدن التي يغلب عليها الطابع العشائري لذلك فأن العملية الانتخابية تصبح ميزان للقوى بين العشائر القاطنة(٢٠٢٣ Aljazeera). تنسجم المضامين القبلية الى حدٍ ما مع نهج الدولة التقليدية القائم على تركز السلطات في مراكز محدد دون الاكتراث الى التخصص والتوازن السلطوي المقترن بالعمل المؤسسي الذي تفرضه الاساليب الحديثة في ادارة نشاط الدولة لذلك تسعى النظم السياسية التي تعزيز دور القبيلة لاكتساب الشرعية وتبرير اعمالها ومن ثم تضمن بقائها كمنظومة قيم مزدوجة تستقطب الولاء الوطني والانتماء القبلي الذي يستزف الرغبات الوطنية والسياسية والافكار التحررية المنتجة للتقدم ضمن بوتقة لاطار الاجتماعي التقليدي بعنوان الاصل العرقي المنتج للانتماءات الفرعية والتقليد المقدس.

تأسست الدولة الاردنية على علاقة تبادلية مصلحية واضحة مع المجتمع فالعشائر تمنح الدولة الشرعية مقابل المكاسب والامتيازات المالية والادارية وهذا يعني ان العلاقة يمكن ان تلتحم او تنفك وفق الاعتبارات المصلحية ومن هذا فقد ساندت العشائر النظام السياسي وشكلت احد اعمدة استقراره ومثلت مصدراً امينا موالياً يعتمد عليه في المؤسسات المهمة وبشكل خاص الجيش والاجهزة الامنية الأخرى (الحوراني ٢٠١٢، ١٧٦)، لذلك يوجد في الديوان الملكي مكتب للعشائر وخصص مستشاراً للملك لشؤون العشائر وتؤدي التشريعات التي تسنها الدولة دوراً مهماً في اعادة انتاج العشيرة ففي التشريعات الاردنية يعرف القانون بعض السكان بدواً ويحدد لهم حصة من المقاعد البرلمانية ينظر اليها على نطاق واسع

انها غير عادلة لكونهم موالين لمنظومة العرش الملكي وضمن دائرة كسب الولاء والشرعية التي تستند عليها الملكية في الأردن(Alaraby ٢٠٢٣)، إذ كانت بداية الثمانينيات من القرن الماضي علامة فارقة على صعيد توجهات الدولة الاردنية تجاه العشائر ودورها في المجتمع وفي سياسات ادارة الدولة اذ كانت التحولات الاقتصادية والاجتماعية في ذروتها بتجاه مجتمع ذي هوية حضرية ومدنية واقتصاد حديث يبتعد عن التشكيلة الاقتصادية الفلاحية الرعوية التقليدية التي سادت في شرق الاردن لقرون طويلة الا ان هذا التوجه تراجع من قبل مؤسسة العرش وعلى لسان الملك حسين عندما قال(ان من يهاجم العشائر الاردنية فقد هاجم العائلة المالكة نفسها وانه ليس منا) واستنادا لذلك فقد جنحت المملكة نحو مسار الاحتلال العماني والبريطاني وهي سياسة الاعيان وتحديداً اعيان العشائر(Alaraby ٢٠٢٣). يشغل النمط القبلي حيزاً كبيراً من الحياة الاجتماعية كونه يفرض التزامات توجه القدرات والموارد اللازمة للتعبئة وشد الافراد حول مراكزه التي تحتكر مصادر السلطة والنفوذ التي تظهر في صور تقديم العون ومنح المكانة المنسجمة مع الرغبات التي يمجدها هذا الاسلوب من العيش ومن ثم ذلك يكون قيد على الافراد للانخراط في التجمعات القائمة على الخيار العقلاني والجهد المميز بالكفاءة والابداع والاجتهاد وما يتطلبه الانتماء في مؤسسات المجتمع المدني التي ينحسر الانتماء اليها بتوجه النظام السياسي نحو دعم النظم القبلية وترسيخ قيمها بدعوى تعزيز الشرعية وكسب والولاء تارة وصرف اهتمام المجتمع حول التنظيم السياسي وما ينبغي ان يكون عليه تارة أخرى، ومن ثم الاصلاح السياسي الذي يستوجب التجنيد في التشكيلات المدنية وما تتضمنه من مخرجات تزعزع النظام التقليدي من خلال التعريف بالحقوق الموسومة بالمشاركة السياسية واسلوب ادارة السلطة وتوزيع الاختصاصات داخل مؤسساتها ذات الاستقلال التخصصي اذا ما قورنت بالنظم السياسية لدول العالم المتقدم.

ثانياً: الاحزاب السياسية

تميزت الحياة الحزبية في المملكة الاردنية الهاشمي بالعديد من المحطات السياسية التي تتعلق بالوضع الداخلي والاقليمي فقد اكد الدستور الاردني حق المواطنين تشكيل الاحزاب السياسية او الانتماء اليها وفي عام(١٩٥٥) در اول قانون للأحزاب حيث خاضت الاحزاب المرخصة انذاك اول تجربة برلمانية عام(١٩٥٦) وبعد ذلك غابت الاحزاب السياسية الاردنية عن العمل الحزبي المنظم حتى العام (١٩٨٩) الذي استؤنفت الحياة الحزبية وعودة الانتخابات البرلمانية ومن ثم اصدرت العديد من التشريعات التي تنظم العمل الحزبي في الأردن(سلامة ٢٠١٨،٣٤)، لذلك يلاحظ وجود ضعف واضح لدى الاحزاب في القدرة على صياغة برامج ملموسة تسهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعدم قدرتها على التعامل مع نسيج المجتمع الاردني القائم على اساس عشائري وتأثير شخصنة الاحزاب من خلال سيطرة القيادات الحزبية لفترات طويلة مما اثر على فاعلية دورها السياسي وافتقارها الخبرة في عملية الاتصال الجماهيري اثر على دورها السياسي وضمن نطاق محدود، فضلاً عن توجهاتها باسترضاء الحكومات

والطمع بمناصب ادارية وسياسية وايضا ضف التنظيم الحزبي الذي افضى الى ابتعاد القيادات عن قواعدها الجماهيرية مما ولد شعور للمواطنين بأن الانتماء العشائري والجهوي افضل عن الانتماء الحزبي في تحقيق متطلباته(عليمات ١٨٧،٢٠٢٠). تتوزع الاحزاب السياسة في الاردن بثلاث تيارات رئيسة: التيار المحافظ والوسط (مقرب من السلطة) والتيار الاسلامي او ما يصنف باليمين والتيار القومي واليساري اما الائتلافات الحزبية فهي: الاحزاب الوسطية (١٢) حزباً وتيار الاحزاب اليسارية والقومية(٦ احزاب) والاحزاب الاصلاحية (٨ احزاب) وائتلاف التجديد (٣ أحزاب) ويعد حزب جبهة العمل الاسلامي لذراع السياسي لحركة الاخوان المسلمين وله (١٠ نواب) في البرلمان وهو الاقدم من حيث التأسيس والاكبر بعدد الفروع في المحافظات والحضور بين المواطنين(٢٠٢٣ Alaraby).

تعد جماعة الاخوان المسلمين امتداد لحركة الاخوان في مصر التي انظم اليها بعض الاردنيين واصبحوا اعضاء في مجلس شورى الجماعة في مصر ونقلوا افكار الجماعة الى الاردن كما ان مسافة الامان التي تحركت فيها الجماعة بعيداً عن مناطق رقابة النظام الحاكم مكنتها من الحفاظ على تماسك بنيتها التنظيمية وتناميها والحفاظ على صورتها كحركة معارضة ومكن انصارها من الابتعاد عن سطوة الاجهزة الامنية وتعزيز الاقبال الجماهيري على الانضمام في صفوف التيار الاسلامي وقدرتها على مواجهة التحديات التي تعترض شرعيتها واستمرارها(العدوان ٤٧،٢٠١٢)، وان الكتل البرلمانية هي كتل هلامية مثل غالبية الاحزاب الاردنية بمعظمها شخصية تحقق اهداف فئة معينة وهي احزاب وكتل غير متجذرة في المجتمع فالكتل تشكلت في البرلمان على توافق مصلحي ضيق وليس على برامج وافكار والمطلوب هو تشكيل اغلبية برلمانية تشكل الحكومة واخرى تمارس الدور الرقابي الامر الذي يتطلب تداول سلمي وحقيقي على السلطة لاممارسات شكلية مفرغة من الشرعية(الحسامي ٢٠١٠، ١٠٠)، كما ان الحكومة مازالت تعيش الهاجس الامني الذي عاشته في خمسينيات القرن الماضي وهنالك تعبئة ضد التحزب من خلال الاتهامات التي تطلق ضد الاحزاب تصريحاً وتلميحاً واعتبار ان الديمقراطية والتعددية الحزبية هما منحة او منة وليست حقاً دستورياً لذلك دور الاحزاب الاردنية لا يرقى الى مستوى مقدرتها لإحداث التنمية السياسية في المملكة(الحسامي ٢٠١٠، ٥٩).

ان الواقع الحزبي في الاردن ما هو الا نتيجة حتمية لممارسات الفواعل الرئيسة للنظام السياسي القائم على مصادرة القرار الشعبي تجاه السلطة السياسية ومخرجتها التي فرضت نطاق محدد سواءٍ على مستوى ممارسة النشاط السياسي أو المشاركة ضمن الاليات الديمقراطية التي جاءت على سبيل المظهر السياسي لا على مستوى التطبيق العملي لان ممارسة الحزبي الحر يفترض بروز قيادات وزعامات مؤمنة بأفكار ومعالجات للواقع وتصور واسع لبيئة النظام السياسي الذي يكشف مكامن القصور ومصادر الازمات وعليه قد تطال مراكز مهمة في راس السلطة الحاكمة ويهدد وجودها لذلك يستمر اقتران الانظمة السياسية التقليدية بالدور الحزبي الهامشي على عكس الانظمة المتقدمة ديمقراطياً التي تنتج احزاب واسعة التأثير

وشديدة التنظيم وكبيرة الوظيفة على نطاق المجتمع وعلى مستوى الممارسات والفعاليات السياسية استناداً الى برامج تحاكي تحديات الواقع وتصوغ الاولويات المحققة للحلول الرشيدة كونها تستند على قواعدها الشعبية التي تستوعب شرائح وخبرات وملاكات متنوعة القدرات العلمية والثقافية والاجتماعية الراغبة في تحقيق التنمية من منطلق الوازع الوطني وامال الكيان الاجتماعي المنصهرة في برامج واهداف الاحزاب السياسية.

ثالثاً: النقابات المهنية

تعد النقابات المهنية الأردنية أكبر مؤسسات المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية التي تنتخب لجانها بشكل حر دون تدخل مباشر من الحكومة وتتنوع اعمالها بين اهتمامات عدة(Dictionnaire ٢٠٢٣)، ويبلغ عدد المنظمات والجمعيات غير الحكومية إلى حين كتابة هذه الدراسة ما يقارب (٢٠٠٠) منظمة وجمعية ومؤسسة ورابطة تعاونية(سالم ٢٠٠٩،٥٨)، وقد ساهم تجميد الحياة الحزبية في المملكة الأردنية الهاشمية عام(١٩٥٧) بمنح النقابات دور كبير في الواقع الاجتماعي والسياسي الأردني، إذ طغى الدور السياسي للنقابات على الدور المهني لأنها أكثر تنظيماً ونشاطاً وتضم في صفوفها شريحة كبيرة من المثقفين والنخب العلمية من المجتمع الأردني، وإن مبادرات المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية تقدمت على الدول المجاورة وعلى الدول التي تتمتع بدرجات مماثلة للمملكة في نموها الاقتصادي والاجتماعي، فقد تم بناء منظمات لحماية البيئة والطبيعة منذ ستينات القرن العشرين وكذلك منظمات العون الطبي والصحي المنتشرة في المملكة والتي تنهض بدور تعظيم موارد الخدمات الطبية الحكومية(عبدالله ٢٠١٠، ٤٣)، وتعد النقابات المهنية اكثر القطاعات حيوية في المجتمع الاردني مسندة بذلك الى ارتباطها بالعلم والتكنولوجيا وهو ما اعطاها مكانة خاصة لدى الدولة الاردنية التي بادرت الى مأسسة العمل المهني واصدرت التشريعات المعززة لتلك المكانة فأصبحت النقابات قوة فعلية بما تمتلكه من موارد مادية وبقدرتها في التأثير على منتسبيها (المعايطة ٢٠٢٠، ٥٦٥)، وان دور النقابات في النظام السياسي الاردني يعكس حرص السلطة الحاكمة على محدودية التفاعل الاجتماعي تجاه الظواهر السياسية الذي يبقى ضمن المطالب الاقتصادية والمهنية وبعض المواقف السياسية التي تقف عند مستوى معين وهذا ما توفره النقابات كوسيلة للتعبير والمشاركة التي تختلف عن الاحزاب بكونها لا تسعى للوصول الى السلطة ومن ثم لا تشكل تحدي بالغ الخطورة يهدد مراكز النفوذ السياسي أو قيد عند ممارساتها السياسية.

تعبر النقابات المهنية عن المزاج السياسي الذي كان في الغالب يعبر عن مزاج معارض لتوجهات السلطة الحاكمة وخلال العقود المتتالية وجدت الاحزاب المحضورة مظلتها في النقابات المهنية لذلك ساد القول ان النقابات هي واجهات سياسية للأحزاب السياسية لذلك اصبحت بعض النقابات مراكز دعم للعديد من كبار المسؤولين نيابياً ووزارياً وايضاً عضوية مجلس الاعيان(Amon news ٢٠٢٣)، ونظرا لتزايد

نفوذ النقابات سياسياً كانت الحكومات المتعاقبة تسعى جاهداً لجعل دور النقابات في الشأن المهني البحت رغم ذلك لازالت النقابات تمارس دوراً سياسياً لاسيما في الحركات الاحتجاجية ومن المؤكد هنالك جدلاً حول شكل التفاعل المطلوب من النقابات مع منظومة التحديث السياسي مع الاقرار ان الاحزاب تنشط في استقطاب اعضاء النقابات فكثير من الاحزاب تخصص لجنة من لجانها الرئيسة لمتابعة الشأن النقابي كما ان نسبة تواجد الحزب السياسي في مجالس النقابات هو احد المؤشرات على قوة الحزب جماهيرياً(Amon news ٢٠٢٣)، ان النظم السياسية المعاصرة لاسيما أي التي تقر دساتيرها بأنها ديمقراطية لا تستطيع ان تكبح الرغبات المجتمعية والتي تظهر في صورة متعددة سواءٍ بإنشاء المؤسسات المدنية او التجمعات النقابية أو الحراك الشعبي واحياناً لضعف الاستجابة يرتفع السخط الباعث للتمرد واستعمال العنف كأقصى وسيلة لانتزاع الحقوق وعليه فأن تلك الصور ماهي الى نتاج للخلل البنيوي الذي يصيب فواعل النظام السياسي وقدرته في ضبط التفاعل المنتج ديمقراطياً داخل مكوناته، ومن ثم تتداخل الادوار ما بين المؤسسات ذات الشأن المجتمعي كملاذ للتعبير والحث على ايجاد الحلول وان كان على حساب التخصص الموجب لعملها الا انها تعد كإحدى قنوات التواصل السياسي لا تقتصر على التعبير المهني وهذا ما افرضه واقع النقابات المهنية في المملكة الاردنية الهاشمية.

رابعاً: الراي العام

لقد تأثر الرأي العام الاردني منذ نشأة المملكة بالإعلام العربي الذي كان مبنياً على وحدة الفكر القومي ووحدة الامة العربية وقد انشئت الارادة الملكية عام(١٩٥٨) مديرية التوجيه الوطني التي شملت الاذاعة الاردنية ومديرية المطبوعات والنشر التي تتولى التنسيق والتنظيم والاشراف على كل وسائل النشر في الاردن وكانت مهمة المديرية مرتبطة مباشرةٍ برئاسة الوزراء وقد ادت هذه المديرية دوراً بارزاً في توجيه الاعلام الأردني(طماش ٢٠١٥، ٤١)، وضمن توجهات الحكومة لدعم القطاع الخاص تم الترخيص لسبع عشرة اذاعة راديوية واحدة منها فقط سمح لها بث البرامج السياسية باستثناء ثلاث وكلات اجنبية كما تم الترخيص لاثنتي عشر محطة بث تلفزيوني وبموجب قانون الاعلام المرئي والمسموع فرض رسوما تزيد عن(٥٠%) على المحطات التي تبث اخبار وبرامج سياسية كما نص القانون على منح مجلس الوزراء صلاحية رفض اعطاء الترخيص بدون ابداء الاسباب ولو كان الطلب مستكملاً الشروط كافة(٢٠٢٣ Arbruleo flaw)، يتطلب احكام السيطرة على المجتمع مراقبة توجهات الرأي العام و ضبط تدفق رسائل التواصل بين فواعله عبر وسائل مختلفة. فضلاً عن خلق راي مضاد او تشويه الحقائق وكذلك الملاحقة الامنية واساليب اخرى اصبحت فعل مضاد لاستكمال الاستحواذ على سبل التعبير وابداء المواقف وهذه ديدن النظم التقليدية لاسيما عندما تكون شرعيتها محل خلاف على صعيد الحوار المجتمعي إذ يعد الراي العام مرأة تعكس مخرجات النظام السياسي ومصدر مهم في تحديد اولويات

مدخلاته ومن ثم يدخل ضمن عملية التفاعل السياسي ما بين المؤسسات الرسمية وتشكيلات المجتمع المتنوعة لذلك يحتل دوراً بارزاً في النظم الديمقراطية وحافزاً في تعزيز المشاركة السياسية.

تركزت الانتهاكات التي وقعت في مجال حرية التعبير في ناحيتين: الاولى تبني عدد من التشريعات التي وان كانت محدودة فقد كان لها اثر ملحوظ على حرية التعبير من جانب تضيق المساحة التي كانت متاحة سابقاً امام المواطنين– نشطاء سياسيين – صحفيين او مجرد محتجين سلميين، اما الثانية تمثلت بتغليظ العقوبات وتشديد المتابعة بحق من يقوم بانتقاد السلطات الاردنية او الدول الحليفة للأردن لاسيما القادة وحتى المؤسسات (البريزات ٢٠١٥)، كما ان قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الاردني لم يعالج المشاكل الموجبة من اقراره حتى بعد مرور خمس سنوات على اقراره فلم يكن فاعلاً في تدفق المعلومات الى الصحفيين بصفتهم الاكثر استعمالاً للقانون والمواطنين المستفيدين النهائيين منه رغم ان القانون لا يتوافق في معظم مواده مع المعايير الدولية لحق الحصول على المعلومات والممارسات الفضلى في هذا المجال وكذلك ينص القانون على قيام مجلس المعلومات بإصدار تقارير دورية الا انه لم يعلن هذه التقارير على الملأ واكتفى بأرسالها الى مجلس الوزراء رغم ان المقصود بالتقرير السنوي اعلانه للجمهور لمعرفة مدى استجابة المؤسسات الحكومية بتقييم المعلومات وحجم الرفض والاسباب وبيان جهود مجلس المعلومات في معرفة مدى تطبيق فقرات القانون(شقير ٢٠١٢، ١٠٣)، وايضاً يلاحظ على الرأي العام الاردني كيف يتم تصعيد قضايا عامة تصبح الشغل الشاغل للرأي العام وتتحول الى اجندة رسمية تتسابق النخبة السياسية الى التفضيل بشأنها، وكذلك تغيب تلك القضية وتسحب من المجال العام وأن ثمة قراراً اتخذ بوقف النقاش بشأنها وربما من دون ان تحسم ثمة عشرات القضايا التي يمكن من خلالها رصد كيف عجز النظام الاتصالي والاعلامي تحديداً عن متابعتها وكيف صمتت النخب من دون مبررات عن متابعتها وفي المقابل كيف تصنع قضايا جديدة واخرى مكررة ومعادة من دون طائل لإشغال الرأي العام فيما يتم الصمت واحياناً التستر على قضايا اكثر اهمية وتأثيراً بالمصلحة العامة(العدوان ٢٠٢٣، ١٣٤٢)، تتسم النظم السياسية المتقدمة ديمقراطياً بتكامل الادوار وتناسق الاداء المنتج لوظائف الحكم الرشيد إذ توفر حرية التعبير شفافية الاجراءات الرسمية ومتسمة بطابع الرغبات الجماعية كونها ناتجة عن مشاركة شعبية فاعلة التي تخضع المؤسسات الرسمية للاستجابة من منطلق واجب السلطة السياسية في صيانة الحقوق وتنفيذ المبتغى من العقد الاجتماعي المعبر عن الارادة المجتمعية كونها صاحبة الحق الاصيل في تفويض السلطة سلمياً لمن ترتضيه وبما ان الراي العام هو صوت الجماعة المكونة للشعب فأنه يشكل ذا اهمية بالغة في النظم الديمقراطية وضمن فواعلها الرئيسة في التأثير على مخرجات اداء مؤسساتها بينما يكون (الرأي العام) في الدول الضعيفة ديمقراطياً اداة السلطة الحاكمة للسيطرة على توجهات المجتمع ووسيلة لكسب التأييد والولاء للنظام السياسي وان كان على حساب تزييف الحقائق والتستر على الاخفاقات وصرف الانتباه الشعبي عن مراجعة الشرعية السياسية للنظام القائم

ويكون الباعث لوجود رأي عام كامن يعبر عن تصورات حقيقية للمجتمع ازاء الظواهر السياسية واخر ظاهر يعبر عن رغبات النظام السياسي لذلك كان الرأي العام في الاردن موجه ومصادر لمراكز القرار السياسي ورغباته.

الخاتمة:

انعكست الظروف السياسية لدول المحيط الاقليمي للمملكة الاردنية الهاشمية بالإيجاب إذ وفرت استقرار داخلي مقارنةٍ بالتحديات التي تعصف بالمنطقة العربية. فضلاً عن الدعم الدولي الذي حظيت به المملكة سياسياً ومالياً الذي وظف في تثبيت ركائز النظام السياسي وتدعيم توجهات السلطة التي صودرت اختصاصاتها وتداخلت مخرجتها لوجود فوارق بنيوية في عملية ادارة السلطة وتوزيعها بين مؤسسات تخصصية ذات استقلال مؤسسي وان كان على حساب المضمون الديمقراطي الذي يقترن بالنظم السياسية المتقدمة. ومن ثم افرزت تلك المعطيات بهشاشة مكونات المجتمع المدني وابعاد تأثيره على الفعاليات السياسية سواءٍ بضعف النشاط الحزبي الذي اضحى مسلوب الوظيفة والتأثير لحساب لنقابات المهنية التي ازدوجت فيها الاهتمامات والواجبات وتعارضت فيها المنجزات لكونها غير موجبة بالأساس لممارسة العمل السياسي الا انها بفعل القيود على الاحزاب السياسية وظفت كوسيلة للتعبير المجتمعي الذي لم ينفك عن المراقبة والملاحقة لمن ينحرف عن توجهات السلطة الحاكمة ورغباتها لذلك لم تشهد الاردن تنمية سياسية وانما اصلاحات محدودة بفعل الضغوط الداخلية الاعتبارات الدولية التي تمنح النظام القدرة على البقاء والتكيف مع الواقع.

- **الاستنتاجات**

١-يعاني النظام السياسي في الأردن من اختلال بنوي في توزيع السلطات من خلال تركز السلطة وهيمنتها على معظم مراكز القرار ومؤسسات السلطات الدستورية فضلاً عن التداخل في المسؤوليات ما بين تشكيلات السلطة الواحدة.

٢-يعتري واقع الأحزاب في الأردن الضعف الواضح في النشاط والتغلغل في الحياة السياسية ومحدودية التأثير على المخرجات السياسية بفعل تأثيرات التجمعات القبلية والنقابات المهنية على المشهد السياسي وتغلغل فواعلها في مؤسسات الدولة.

٣- يؤشر إخفاقات عدة في مجال حرية التعبير وابداء الرأي السياسي في الأردن في ظل هشاشة الضمانات التشريعية والحقوقية مع التشديد المفرط على وسائل التعبير والاعلام مما اسهم بشكلٍ كبير على انحسار فاعلية المشاركة المجتمعية الفاعلة تجاه مخرجات النظام السياسي وجعلت أداء المؤسسات الدستورية مماثلة لتوجهات القوى المهيمنة على الحكم.

- **التوصيات**

١-يتطلب توزيع السلطات الدستورية والفصل بينهما من منطلق الاختصاص والوظيفة استناداً الى معايير البناء المؤسسي ومتطلبات الكفاءة في الأداء ومنع التداخل والهيمنة المطلقة على صنع القرار وتفعيل المشاركة في اتخاذه وفق السياقات المنظمة للإداء الرسمي للدولة.

٢-الإقرار بالتعددية الحزبية فكراً وممارسة وفق مضامين النهج الديمقراطي الذي يسمح بالتداول السلمي على السلطة استناداً لما تفرزه الأحزاب والتنظيمات السياسية عن طريق الاليات الانتخابية التي تكون المعيار لتبوء مراكز السلطة ومؤسساتها ووسيلة محفزة للمشاركة السياسية.

٣-توفير ضمانات تشريعية وسياسية على حرية التعبير وابداء الرأي وتعزيز قنوات التواصل والاستجابة للمتطلبات المجتمعية وتفعيل دور وسائل الاعلام في الرقابة وتقويم الواقع وصناعة الرأي العام تجاه مخرجات النظام والتفاعل مع المظاهر السياسية.

المصادر باللغة العربية:

١. البريزات، موسى. ٢٠١٥. كلمة المفوض العام لحقوق الانسان. الدوحة: مؤتمر حرية الرأي والتعبير في العالم العربي.
٢. حداد، أمجد أعقيل . ٢٠٠٣. نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية. ط١. عمان : دار وائل للنشر.
٣. الحسامي، احمد عقلة. ٢٠١٠.الاحزاب السياسية الاردنية ودورها في عملية التنشئة السياسية (١٩٨٩-٢٠٠٨). رسالة ماجستير غير منشورة. عمان: جامعة الشرق الاوسط.
٤. الحوراني، محمد عبد الكريم. ٢٠١٢.العشيرة راس مال اجتماعي: دراسة سوسيولوجية لمكونات الولاء العشائري وتحولاته في المجتمع الاردني. العدد٢. عمان.
٥. الخطيب، نعمان أحمد. ٢٠١١.الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. ط٧. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
٦. دستور المملكة الاردنية الهاشمية لسنة(١٩٥٢م) النافذ.
٧. الزعبي، عوض أحمد. ٢٠١٠. الوجيز في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني. ط٢. عمان : دار أثراء للنشر والتوزيع.
٨. سالم، رشا عبدالله. ٢٠٠٩. مدى فاعلية النقابات المهنية في عملية الاصلاح السياسي في الاردن .رسالة ماجستير غير منشورة .الجامعة الاردنية . كلية العلوم السياسية . عمان .
٩. السعيد، نعمة. ١٩٨٧.النظم السياسية في الشرق الأوسط. ط٢. بغداد: دار المعارف.
١٠. سلامة .احمد . ٢٠١٨ . سلامة دور الاحزاب والقوى السياسية في الاردن (١٩٨٩-٢٠١٧). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الاوسط. عمان.
١١. سلامة، غسان. ١٩٩٩. المجتمع والدولة في المشرق العربي. ط٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٢. سليمان، عصام . ٢٠٠٨. الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق. ط١. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
١٣. الشاعر، وهيب. ٢٠٠٤. الاردن الى أين:الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية.ط١. بيروت : مركزدراسات الوحدة العربية .
١٤. شقير، يحيى. ٢٠١٢. مدى توافق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الاردن مع المعايير الدولية. سالة ماجستير غير منشورة. عمان: جامعة الشرق الاوسط.
١٥. شقير، يحيى. ٢٠٢٣. وضع الاعلام في الاردن. المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة. متاح على الموقع الالكتروني: W.W.W. Arbruleo flaw.org.2023/7/10 6:00pm.
١٦. طماش، لارا خالد. ٢٠١٥. درجة ادراك الراي العام الاردني للتضليل الاعلامي من وجهة نظر قادة الرأي. رسالة ماجستير غير منشورة. عمان: جامعة الشرق الاوسط.

١٧. عبد الله ، عنود عبد الرحمن. ٢٠١٠. دور الاحزاب في عملية الاصلاح السياسي في الاردن . رسالة ماجستير غير منشورة . الجامعة الاردنية .كلية العلوم السياسية . عمان .
١٨. عبيدات، أحمد واخرون. ٢٠٠١. النظام السياسي العربي والديمقراطية. ط١. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان.
١٩. العدوان، عبد الحليم مناع. ٢٠١٢.التعددية الحزبية في الاردن:الاحزاب الاسلامية انموذجاً.العدد٣١. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. بغداد.
٢٠. العدوان، علي فواز طلال. ٢٠٢٣. دور شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير على الراي العام في الاردن. العدد الثاني. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. القاهرة.
٢١. عليمات، عبد الحميد علي. ٢٠٢٠.الدور السياسي للنقابات المهنية وتأثيرها على فاعلية العمل الحزبي في الاردن. العدد ٢٤. مجلة العلوم السياسية والقانون. برلين : المركز الديمقراطي العربي.
٢٢. العماوي، مصطفى صالح . ٢٠٠٩.التنظيم السياسي والنظام الدستوري. ط١. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٢٣. محافظة، علي. ٢٠٠١.الديمقراطية المقيدة :حالة الاردن.ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٤. المشاقبة، أمين عواد مهنا . ٢٠٠٥. التربية الوطنية والسياسية في النظام السياسي الأردني. عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع.
٢٥. مشورب، أبراهيم. ٢٠٠٩. التخلف والتنمية- دراسات اقتصادية. ط٢. بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.
٢٦. المعايطة،احمد عمر. ٢٠٢٠. دور النقابات المهنية الاردنية في الاحتجاجات الشعبية. العدد٢٦. الخرطوم: مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية والتربوية.

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Abdullah, Anoud Abdul Rahman. 2010. The role of parties in the political reform process in Jordan. Unpublished master's thesis. University of Jordan. Faculty of Political Science. Amman.
2. Al-Adwan, Abdul Halim Manaa. 2012. Multi-party system in Jordan: Islamic parties as a model. Issue 31. Journal of the College of Baghdad for Economic Sciences, University of Baghdad.
3. Al-Adwan, Ali Fawaz Talal. 2023. The role of social networks in influencing public opinion in Jordan. Issue 2. Scientific Journal of Commercial Research and Studies. Cairo.
4. Al-Amawi, Mustafa Saleh. 2009. Political Organization and the Constitutional System. 1st ed. Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
5. Al-Breizat, Musa. 2015. Speech of the Commissioner-General for Human Rights. Doha: Conference on Freedom of Opinion and Expression in the Arab World.
6. Al-Hawrani, Muhammad Abdul Karim. 2012. The Clan as Social Capital: A Sociological Study of the Components of Clan Loyalty and Its Transformations in Jordanian Society. Issue 2. Amman.
7. Al-Hussami, Ahmad Aqla. 2010. Jordanian Political Parties and Their Role in the Process of Political Socialization (1989-2008). Unpublished Master's Thesis. Amman: Middle East University.
8. Alimat, Abdul Hamid Ali. 2020. The political role of professional unions and their impact on the effectiveness of party work in Jordan. Issue 24. Journal of Political Science and Law. Berlin: Arab Democratic Center.

9. Al-Khatib, Numan Ahmad. 2011. The Mediator in Political Systems and Constitutional Law. 7th ed. Amman: Wael Publishing and Distribution House.
10. Al-Maaytah, Ahmed Omar. 2020. The Role of Jordanian Professional Unions in Popular Protests. Issue 26. Khartoum: Wadi Al-Nil Journal for Human, Social and Educational Studies and Research.
11. Al-Mashqaba, Amin Awad Mahna. 2005. National and Political Education in the Jordanian Political System. Amman: Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution.
12. Al-Saeed, Ne'mah. 1987. Political Systems in the Middle East. 2nd ed. Baghdad: Dar Al-Maaref.
13. Al-Shaer, Wahib. 2004. Jordan to Where: National Identity and Future Entitlements. 1st ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
14. Al-Zoubi, Awad Ahmed. 2010. A Brief Introduction to the Jordanian Civil Procedure Code. 2nd ed. Amman: Dar Athraa for Publishing and Distribution.
15. Haddad, Amjad Aqeel. 2003. The System of Government in the Hashemite Kingdom of Jordan. 1st ed. Amman: Wael Publishing House.
16. Mashourb, Ibrahim. 2009. Underdevelopment and Development - Economic Studies. 2nd ed. Beirut: Dar Al-Manhal Al-Lubnani for Printing and Publishing.
17. Muhafaza, Ali. 2001. Restricted Democracy: The Case of Jordan. 1st ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
18. Obeidat, Ahmed and others. 2001. The Arab political system and democracy. 1st ed. Amman: Abdul Hameed Shoman Foundation.
19. Salama, Ghassan. 1999. Society and State in the Arab Mashreq. 2nd ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
20. Salama. Ahmed. 2018. Salama The Role of Political Parties and Forces in Jordan (1989-2017). Unpublished Master's Thesis. Middle East University. Amman.
21. Salem, Rasha Abdullah. 2009. The Effectiveness of Professional Unions in the Process of Political Reform in Jordan. Unpublished Master's Thesis. University of Jordan. Faculty of Political Science. Amman.
22. Shaqir, Yahya. 2012. The Extent of Compatibility of the Law on Ensuring the Right to Access Information in Jordan with International Standards. Unpublished Master's Thesis. Amman: Middle East University.
23. Shaqir, Yahya. 2023. The Status of Media in Jordan. The Arab Center for the Development of the Rule of Law and Integrity. Available on the website: W.W. Arbruleo flaw.org. 2023/7/10 6:00pm.
24. Suleiman, Issam. 2008. Parliamentary Systems between Theory and Practice. 1st ed. Beirut: Al-Halabi Legal Publications.
25. Tamash, Lara Khaled. 2015. The Degree of Jordanian Public Opinion's Awareness of Media Misinformation from the Point of View of Opinion Leaders. Unpublished Master's Thesis. Amman: Middle East University.
26. The effective Constitution of the Hashemite Kingdom of Jordan for the year (1952 AD)

27. W.W.W. Aljazeera.net.2023/7/9 .10:00pm.
28. W.W.W.ALarabby.com. 2023/7/9 .9:00pm.
29. W.W.W.Alaraby.com.2023/7/8 .4:00pm
30. w.w.w.ALghad.com. 2023/7/10. 10:00pm
31. W.W.W.Amon news.net.2023/7/4 11:00pm
32. W.W.W.Depentarbia.com.2023/7/8 .11:33pm.
33. WWW.Dictionnaire.Sensagent.Leparisien.Fr.2023-8-2.10:33am